النموذج البيداغوجي في منظومة قيد التحول

«قراءة في النموذج البيداغوجي كما قدمته الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030»

الحبيب استاتي زين الدين
باحث في السياسات العمومية
رضوان زوهري
باحث في الكتابات التربوية بالمغرب

يقتضي اعتماد نموذج بيداغوجي أكثر انفتاحا وتنوعا، المزاوجة بين مطلب نقل المعارف وتلقينها، وبين رهان تحفيز المتعلم على الإقبال على مجالات التعلم المختلفة، معارف كانت أو قدرات أو مهارات، من خلال استثمار جميع الوسائل التي من شأنها جعل فعل التعلم محبَّبًا لدى المتعلم وذا معنى دال عنده.

إن الوعي بهذا الرهان وتمثله بشكل سليم، قد جعل المشرفين على بلورة الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية يخصصون الرافعة الثانية عشر للحديث عن النموذج البيداغوجي الواجب اعتماده من أجل الاستجابة للخيارات المجتمعية الكبرى، وتحقيق الانفتاح على مستجدات العصر، والتمكن من المعارف والمناهج والثقافة والقيم الكونية[1]، من منطلق أن نموذجا، بهذه الغايات، يمثل جوهر عمل المدرسة بمختلف مكوناتها، وأساس اضطلاعها بوظائفها في التنشئة الاجتماعية وفي التربية، وفي التعليم والتعلم والتثقيف، وفي التكوين والبحث والتأهيل. وبذلك، فإن النموذج البيداغوجي يمثل المرجعَ الرئيس في توجيه المنظومة التربوية وتحديد ما ينبغي أن تكون عليه على مستوى بناء التصورات وتنفيذها وتقويمها. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال التوقف عند معنى النموذج البيداغوجي أولا، ثم رصد الدوافع المتحكمة في اختيار هذا النموذج ثانيا، قبل أن نستعرض أهم مرتكزاته ومحدداته ثالثا، على نحو يُقرّب القارئ من فهم النموذج البيداغوجي وتمييزه عن غيره من المفاهيم، مع ضبط الوظائف المرجعية والمعرفية المؤطرة له، والمقاربات الكفيلة بتنفيذه وفق الاستراتيجية الوطنية المزمع تنزيلها في هذا السياق، سواء تعلق الأمر بالارتقاء بجودة الممارسة التعليمية أو العلاقات التربوية، أو التحكم في الموارد، أو الاستعمال الأمثل للوسائل والوسائط الديداكتيكية، أو ضبط

---

(1) - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، ص 30.

الإيقاعات الزمنية، أو تجويد التقييم، أو تحسين التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي. لكن الأهم، في نظرنا، ليس هو ضبط مكونات هذا النموذج أو التوسع في شرحها وعرض مختلف مكوناتها وآليات تشغيلها وتنزيلها، بقدر ما يهمنا البحث في المحددات العامة التي يجب أن تحكم هذه العناصر، وفي الضوابط التي ينبغي أن تنقاد لها هذه العناصر جميعها.

أولا- تعريف النموذج البيداغوجي

إن النموذج في اللغة مثال يقتدى به أو يُعمل عليه الشيء[2]. إنه تصور مسبق تتحقق فيه درجات التكامل والإتقان، فيُبتغى من قبل الخاص والعام. ولعل قرن هذا المصطلح بالبيداغوجيا يدخله ضمن دائرة المفاهيم التربوية، حديثة العهد من جهة، والمتداخلة مع مفاهيم أخرى من قبيل النسق والنظام والمنهاج والتصور من جهة ثانية...

تكاد الأدبيات التربوية، المهتمة بمجال التحديد والتعريف، تتفق على أن النموذج البيداغوجي «بناء مجرد يتكون من عناصر تجربةٍ مجسدة ذات دلالة، تتحقق من خلال طرائق وتقنيات وأدوات. وتسمح خاصية النماذج البيداغوجية بالربط بين الجلي والخفي، والمرئي وغير المرئي، والظاهر والضمني، والتدرج نحو المجرد»[3].

نستشف من هذا التعريف أن النموذج البيداغوجي تفكير مسبق فيما يجب أن تكون عليه مختلف ثوابت ومتغيرات النسق التربوي، وما يجب أن تحكم هذه العناصر من محددات تنبني، أساسا، على خصائص التكامل والاتساق والتدرج. وهو ما مكن من وضع نماذج بيداغوجية محكومة بالتيارات والموجهات التي أنتجت فيها، والتي يؤطر كل واحد منها، ترابط خطواته ومراحله في تخطيط وتنفيذ وتقويم مختلف العمليات والإجراءات. ومن أهم النماذج التي انتقلت من مجال التصور إلى مجال التطبيق، نذكر[4] :

- النموذج التقليدي المعتمد على التلقين والتبليغ؛
- النموذج التقليدي المجدد، المعتمد على الإلقاء والتلقين، مع إدراج تغييرات واستعمال تقنيات سمعية بصرية؛
- النموذج الممنهج، المعتمد على خطوات منهجية معقلنة ذات أهداف محددة؛
- النموذج المتمحور حول المتعلم، المعتمد على حرية المتعلم ونماء شخصيته؛
- النموذج المتمركز حول الجماعة من خلال تفاعل أعضائها.

(2) – محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة، ط 8 المجلد، ص 208.

(3) – عبد الكريم غريب، المنهل التربوي، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006، ص 644.

(4) نفسه.

أما الوثائق التربوية المؤسسة والمؤطرة لنظام التربية والتكوين، فلم يسبق لها أن وظفت هذا المركب الجامع بين النموذج والبيداغوجيا بشكل صريح وواضح، وإن كانت قد استعاضت عنه بمفاهيم قريبة أو متقاطعة معه. على عكس الرؤية الاستراتيجية التي أولت لهذا المفهوم اهتماما خاصا، وجعلت منه موضع مساءلة وهي تتحرى الجواب عن سؤال فشل الإصلاحات التربوية السابقة: هل الخلل في النموذج التربوي والتكويني وغياب المراجعات اللازمة؟[5]، بل وجعلت منه، كما سبق الذكر، «جوهر عمل المدرسة بمختلف مكوناتها»[6] و«المرجع الأساس في بناء المناهج والبرامج والتكوينات على نحو يستجيب للخيارات المجتمعية الكبرى»[7] معرّفة إياه من خلال تحديد مكوناته التي يجب أن تتشكل من «غايات المدرسة ووظائفها، ومن المناهج والبرامج والتكوينات، ومن المقاربات البيداغوجية والوسائط التعليمية، ومن الإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم، ومن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، ومن نظام الامتحانات والتقييم»[8]. وهو ما يمكن إدراجه ضمن خانة التصورات الكبرى الحاكمة للتنظير، والمؤطَّرة بِرِهان بناء نموذج يجمع بين التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار.

ثانيا- دوافع تجديد النموذج البيداغوجي

إن تبني نموذج بيداغوجي معين لا يستقيم دون تحديد دقيق للدوافع والغايات التي ينشدها، فضلا عن أخذه بعين الاعتبار مجملَ الشروط التي تحكمه على مستوى التصور والأجرأة، خفية كانت أو صريحة. وقد تتباين قوة العوامل الموضوعية أو الذاتية في الدفع بهذا النموذج واعتماده، مثلما تختلف تأثيراتها على مساره، وعلى نجاحه أو فشله. وبغض النظر عن سلامة، أو عدم سلامة التحليلات المعتمدة في تفسير الاختيارات البيداغوجية التي شهدها المغرب والمتراوحة بين التأكيد على هذه الدوافع المتنوعة، فالمطلوب، اليوم، هو التنفيذ الجيد والتطبيق السليم للنموذج المأمول، والذي تمت بلورته لتقديم أجوبة كافية عن المشاكل البيداغوجية الحقيقية، وعن المطالب التربوية المعقولة، والتطلعات المجتمعية المشروعة. ألم يقل الملك محمد السادس في خطابه الأخير بمناسبة ترؤسه لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة: «إن المشاكل معروفة، والأولويات واضحة، ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات. بل هناك تضخم في هذا المجال».

---

(5) – الرؤية الاستراتيجية، مرجع سابق، ص7.
(6) – نفسه. ص31
(7) – نفسه.
(8) – نفسه.

ومن ثَمَّ، تجدر الإشارة إلى أن التأسيس لأي منظور إصلاحي مستقبلي للمدرسة، لا يمكنه أن يقفز على مختلف تشخيصات الأعطاب والإكراهات، بل يتطلب نوعًا من الترصيد والتطوير عبر استيعاب وتجاوز الاختلالات التي رُصدت في الواقع، حتى يتم منح المتعلم جرعات مناسبة من الكفاءة والاقتدار والقدرة على الاختيار، وتعزيز مهاراته الحياتية، وتوسيع خبراته، وتطوير جاهزيته للشغل، وتحقيق الذات والعيش المشترك مع الآخر، من أجل مجابهة مصاعب الحياة في ظل متطلبات العولمة [9]، وما يستلزمه ذلك من انخراط في مجتمع المعرفة.

ليس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي غافلا عن هذه المؤثرات، أو غير واع بهذه التحديات والتحولات التي يشهدها المجتمع والمدرسة على السواء، حاضرا ومستقبلا؛ إذ يكفي الرجوع إلى التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس سنة 2014 حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين لتلمس مدى إدراكه لمظاهر محدودية المردودية الداخلية للمدرسة، وما استتبع ذلك من «وضع شبه محجوز» لمستقبل روادها[10] رغم الجهود التي بُذلت، على النحو الذي جعل الملك يدعو إلى القيام بوقفة «مساءلة الضمير»، بل إن هذا الأمر قد فتح الباب أمام خبراء البنك الدولي للحديث عن حاجة المدرسة المغربية «للمعالجة بالصدمة» لإحداث «معجزة تربوية»[11] من أجل تطوير الرأسمال البشري والرفع من الرأسمال الاجتماعي بشكل عام[12]، شريطة التحلي بقدر كبير من الواقعية ضمانا للفعالية.

ثالثا- النموذج البيداغوجي الجديد ورهان التكامل والملاءمة

لابد لكل برنامج إصلاحي أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنظومة التربوية، ويراعي العلاقات التفاعلية بين مكوناتها الداخلية، وخاصة بالنسبة للتدابير ذات البعد البيداغوجي، والتي لا يمكن للإصلاحات التي تستهدفها أن تحقق الأثر المنتظر منها، ما لم يتم تناولها وفق رؤية شمولية ومندمجة، تحيط بمختلف أوجه الإشكالات المطروحة، وتستحضر التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لباقي مكونات الفعل التربوي على الإشكالات المستهدفة[13].

إن الوعي بهذا التداخل القائم بين مختلف مكونات المنظومة التربوية قد جعل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية تراهن على مجموعة من المحددات التي يتعين على النموذج البيداغوجي الاتصاف بها، لعل أبرزها ما يلي:

---

(9) – المصدر نفسه.

(10) – الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، مرجع سابق، ص 5.

(11) – مجموعة البنك الدولي . **المغرب في أفق 2040 : الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي** 2017. ص 3.

(12) – نفسه، ص 42.

(13) – وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مذكرة إطار في شأن التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية رقم 099X15 بتاريخ 12 أكتوبر 2015.

أ- التكامل :

يقصد بتكامل النموذج البيداغوجي خضوعه لتصور نسقي يجعل من مكوناته المختلفة وحدة متناسقة العناصر، تتفاعل فيما بينها كأجزاء من كلٍّ مترابط؛ وهو ما يجعل من هذا البناء نسقا يختل إذا ما اختل عنصر من عناصره المحكومة بنظام التفاعل الداخلي والخارجي. ولعلها الخاصية التي تنبَّه إليها واضعو الرؤية الاستراتيجية، بل جعلوا منها مشيرا من مشيرات تقييم ومراجعة هذه الرؤية، تجنبا لكل ما من شأنه أن يحوّل المشاريع الحكومية أو البرامج القطاعية أو الإجراءات التدبيرية إلى عمليات منفردة قد تصل حد التنافر والتواجه والتناقض، في انسجام تام مع أحد مقومات العمل المنهجي الذي حكم وضع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، من خلال حرصها على «تلافي تقديم برامج التطبيق والتدابير الإجرائية، وتجاوز المعالجة التقنية الصرفة لقضايا التربية والتكوين، التي يعدها من صلاحيات لسياسات العمومية».

يتوخى النموذج البيداغوجي الذي تدعو إليه الرؤية الاستراتيجية، إذن، إلى تحقيق مجموعة غايات، أهمها احتكام صلاحية مكوناته إلى القدر الكافي من الانسجام الداخلي والخارجي، وتكامل عناصره في علاقتها بمختلف المستفيدين والفاعلين والمتدخلين والشركاء. ويمكن اختزال أبعاد هذا التكامل في العناصر المتداخلة الآتية:

- الانطلاق من اعتبار مؤسسة التربية والتكوين نواة أساسية في الفعل التربوي، ذات مشروع متكامل منفتح على المحيط ومتفاعل معه. الأمر الذي يجعل من طاقمها الإداري والتربوي، فاعلا يتحمل مسؤوليته في بناء الخطط وتنفيذها. وهو ما يعني تصحيح التصورات السائدة حول هذا الفاعل، والتي يجب أن تتحرر من حصر مجال تدخله في التنفيذ والتطبيق فحسب، إلى مجال بناء المشاريع والبحث عن سبل أجرأتها. مع تأطير ذلك بمنظومة قوانين تستلهم أساسها من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، شريطة توفير التكوين والتأطير والمواكبة اللازمة؛
- وضع وإرساء هندسة بيداغوجية واضحة المعالم ومتكاملة المكونات، تنطلق من اعتماد منهاج مندمج، يتأسس على تصور جلي لمخرجات التعليم والتكوين، ويستشرف الكفايات العرضانية والمشتركة، ويراعي مرونة الانتقال بين شعب ومسالك وأقطاب الدراسة بأطوار التربية والتكوين، دون أن يغفل مرتكزات المدرسة ووظائفها وغاياتها. وهي هندسة لابد لها أن يوجهها مبدأ تفاعل المواد والمعارف، وتكامل التخصصات، بغاية تحقيق مرونة وتناسق أكبر في عملية التعلمات والتكوينات، مع مراعاة خصوصية كل طور، وموقعه داخل المسار الدراسي للمتعلمين والمتعلمات، ووظيفته في إنجاح هذه العملية عند نهاية كل سنة أو كل مستوى وسلك دراسي أو تكويني؛

ومن مقتضيات هذه الهندسة، كما أكدت عليها الرؤية الاستراتيجية، الدمج التدريجي للتعليم الأولي في سلك التعليم الابتدائي، ليشكلا معا سلكا تعليميا منسجما. وكذا ربط التعليم الإعدادي بالتعليم الابتدائي في إطار سلك التعليم الإلزامي، وتوطيد نظام إجازة-ماستر-دكتوراه بالتعليم العالي، مع تعزيز التكوينات المُمهننة العليا، وإرساء روابط عضوية بين كل من التعليم المدرسي والتعليم العالي، وتوطيد نظام البكالوريا المهنية والإجازة المهنية.

- الاقتناع بأن تشغيل محرك الإصلاح لا يقتضي وضع الخطط وبناء الاستراتيجيات فقط، بقدر ما يتطلب ذلك الحرص المستمر على جعل تكوين مختلف العاملين بقطاع التربية والتكوين، تكوينا ملائما ومتكاملا، يجمع بين تحصيل المعارف وإدراك سبل بنائها وتوطينها، ويتغيَّى تنمية الكفايات والمهارات والمواقف، وتعلم واكتساب الخبرات، بشكل يراعي الانسجام بين الأنشطة المخصصة للتدريس والتكوين والتأطير، أو الموجهة للبحث، أو تلك المركزة على التدبير؛

إن تعطيل آليات التكوين الأساس والتكوين المستمر للعاملين في القطاع، ورهنه بظرفيات التدبير وإكراهات التشريح قد يجعل من أي خطة عمل متماسكة قيد الانهيار، بل وقد يحد من نجاعة الفاعل التربوي، كما أشارت إلى ذلك الرؤية الاستراتيجية، التي طالبت بتوسيع المستفيدين من التكوين الأساس (مدرسو وإداريو: التعليم الأولي، ذوي الاحتياجات الخاصة)، وتنويع أساليبه والرفع من جودته (الرافعة التاسعة)[14].

ب- الملاءمة:

تنقل الملاءمة التصورات النظرية إلى مجال التطبيق وميدان العمل، إذ لا يمكن مقاربة نجاعة خطة عمل ما، إذا لم تحتكم إلى خصوصيات المستفيدين منها أو بنياتهم المادية والثقافية والمجالية. ويمكن إضاءة هذه الأمور من خلال ما يلي:

- ضبط مواصفات المتعلمين في نهاية كل مرحلة أو سلك مع اعتماد مبدأ التدرج في بنائها وتنزيلها والتحقق من تمكنهم منها، وذلك بهدف ملاءمة مواصفات الخريجين والخريجات مع حاجات البلاد من جهة، ومع تطور المعارف والمهن وتجددها من جهة أخرى؛ الأمر الذي قد يدفع عن المدرسة والجامعة تهمة تخريج العاطلين أو تكوين مواطنين ناقصي خبرة أو منعدمي القدرة على الإبداع والابتكار؛
- ربط المقاربات البيداغوجية عضويا بتنفيذ المناهج والبرامج والتكوينات، بحيث تشكل الإطار المرجعي الناظم لتدبير عمليات التدريس وتوجيه أنشطة التعلم. من ثم، ينبغي تأكيد أهمية تنويع وملاءمة هذه المقاربات، سواء في التكوينات الأساس للفاعلين التربويين، أم في ممارسة أنشطة التدريس والتعلم والتكوين ووضعياتها.

---

(14) – الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، مرجع سابق، ص 25.

- ملاءمة الإيقاعات المدرسية مع خصوصيات محيط المدرسة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية لأولياء المتعلمين والظروف المناخية للمجال الترابي، خصوصا في المناطق النائية أو ذات الوضعيات الخاصة والظروف الصعبة.
- تنقيح الكتب المدرسية ومختلف المعينات التربوية، وتجديدها باستمرار وتنويع مضامينها وصيغها، كي تتلاءم ومتطلبات العصر ومستجدات المعرفة الأكاديمية. الأمر الذي يفرض وضع مسطرة لاعتمادها من قبل لجنة محكَّمة، وفق دفتر تحملات، يحدد المعايير العلمية والتربوية والفنية التي ينبغي توفرها في هذه الكتب والمعينات، مع وضع نظام شفاف وعلمي للاعتماد والمصادقة والتقييم.

خاتمة:

نخلص مما تقدم، أن اختيار النموذج البيداغوجي القائم على التكامل والملاءمة والمراجعة والتجديد المنتظم هو إحدى المنافذ الأساس التي تولدت عن «مساءلة الضمير» بخصوص واقع المدرسة المغربية، واستشراف أفاقها للحيلولة دون إعادة إنتاج أخطاء المراحل السابقة نفسها، بعنوان مستحدث. هناك إذن وعي كاف بمظاهر الخلل، من خطب ورسائل أعلى سلطة في البلاد إلى تقارير باقي المؤسسات الوطنية والدولية (تقارير المجلس الأعلى التحليلية المتعلقة بتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين على سبيل المثال)، وما ارتبط بها من إزاحة أو اعتماد نموذج بيداغوجي جديد. لذلك، ما أحوجنا في اللحظة الراهنة إلى التسلح بالواقعية والنجاعة، على أمل جعل النموذج البيداغوجي، بالمواصفات التي أعلنتها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وبإجراءات التفعيل كما حددتها المذكرة الإطار الخاصة بالتدابير ذات الأولوية، قناعة لدى الفاعلين والممارسين الفعليين، إطارا عاما يسترشد به الجميع في مختلف الممارسات التعليمية أو التكوينية، بما يقتضيه ذلك من إضاءات وتوضيحات وتكوينات أساسية ومستمرة، وقدرة على المراجعة والمساءلة الدورية لتقريب المسافة ما أمكن بين التنظير والتطبيق.